Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

European Union Foreign Policy toward Yemen: Structural Determinants and Post-2011 Responses

Mustafa Mahmoud Antar *

Receipt date: 1/11/2025 Accepted date: 3/2/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.911

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study analyzes the determinants shaping the European Union's foreign policy toward Yemen, focusing on the interaction between internal factors—such as the interests of Member States, institutional dynamics, and political pressures—and external factors linked to regional and international transformations since 2011. It highlights Yemen's strategic importance in European considerations, not only from a humanitarian perspective, but also in relation to maritime security, counterterrorism, and irregular migration.

The study is guided by a central research question that examines why the European Union has failed to emerge as an influential actor in the trajectory of the Yemeni crisis since 2011, despite its sustained diplomatic and humanitarian engagement. It further explores how the divergence of Member States' interests, along with regional interventions, has constrained the effectiveness of EU foreign policy toward Yemen.

Adopting an analytical approach and drawing on the national interest framework, the study investigates the drivers of EU behavior by analyzing official data and policy positions. It concludes that the absence of a unified European policy, coupled with divergent Member State positions, has limited the EU's capacity to exert effective influence over the Yemeni crisis, confining its role largely to humanitarian support and multilateral diplomacy. The study argues that understanding EU policy requires linking structural determinants with the Union's interests within a complex conflict environment.

Keywords: European Union, Foreign Policy, Yemen, 2011 Transformations, National Dialogue Conference.

*Researcher in Political Science and International Relations/ Institute of Arab Research and Studies/ Cairo. Antar44861@gmail.com

Corresponding author: Mustafa Mahmoud Antar**;** email: Antar44861@gmail.com

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن: المحددات البنيوية واستجابات مرحلة ما بعد تحولات 2011

مصطفى محمود عنتر*

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لمحددات ومواقف السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، انطلاقًا من التداخل بين المحددات الداخلية للاتحاد، بما يشمل مصالح الدول الأعضاء وعمل مؤسساته والضغوط السياسية، والمحددات الخارجية المرتبطة بالتحولات الإقليمية والدولية منذ عام 2011، مع إبراز أهمية اليمن في الحسابات الأوربية ليس إنسانيًا فقط ، بل أيضًا لأمن الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير النظامية.

وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل عن أسباب إخفاق الاتحاد الأوربي في التحول إلى فاعل مؤثر في مسار الأزمة اليمنية منذ عام 2011، بالرغم من التزامه الدبلوماسي والإنساني، وعن مدى إسهام تباين مصالح الدول الأعضاء، والتداخلات الإقليمية في تقليص فاعلية سياسته الخارجية تجاه اليمن.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، ومدخل المصلحة الوطنية؛ لفهم دوافع السلوك الأوربي عن طريق تحليل البيانات الرسمية، والمواقف السياسية للاتحاد، وتخلص إلى أنّ غياب سياسة أوربية موحدة وتباين مواقف الدول الأعضاء قلصا قدرته على التأثير الفعال في الأزمة اليمنية، مما ركز دوره على الإسناد الإنساني والدبلوماسية متعددة الأطراف، مؤكدة أن تفسير سياسته تتطلب الربط بين المحددات البنيوية ومصالح الاتحاد في بيئة صراع معقدة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، السياسة الخارجية، اليمن، تحولات 2011، مؤتمر الحوار الوطني.

* باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ معهد البحوث والدارسات العربية/ القاهرة.

المقدمة:

تعدّ السّياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن أنموذجاً معبراً عن طبيعة الدور الأوربي في البيئة الدولية المعاصرة، إذ تتداخل المحددات البنيوية الداخلية للاتحاد — بما في ذلك مصالح الدول الأعضاء، وأدوار المؤسسات الأوربية، والضغوط السياسية والاجتماعية — مع محددات خارجية ناشئة عن التحولات الإقليمية والدولية، ويزداد هذا التداخل بوضوح في الحالة اليمنية التي تشهد أزمة مركبة تجمع بين البعد السياسي ، والأمني ، والاقتصادي والإنساني، الأمر الذي جعل من اليمن ساحة اختبار لمدى قدرة الاتحاد الأوربي على بلورة سياسة خارجية متماسكة وفعالة.

ولا تقتصر أهمية اليمن بالنسبة للاتحاد الأوربي على بعدها الإنساني أو التنموي، بل تمتد إلى عوامل استراتيجية أشمل ترتبط بأمن البحر الأحمر والممرات البحرية الدولية، ومكافحة الإرهاب، وضبط الهجرة غير النظامية، وهي ملفات تتصدر أولويات السياسة الأوربية في المنطقة، كما أسهمت التحولات الإقليمية، بما في ذلك صعود الأدوار السعودية والإيرانية، في إعادة تشكيل مقاربة الاتحاد الأوربي تجاه الأزمة اليمنية، ما وضع صانع القرار الأوربي أمام معادلة معقدة بين متطلبات الاستقرار الإقليمي والتزاماته الدبلوماسية والإنسانية، وعلى الرغم من تنامي الاهتمام الأكاديمي بدور الاتحاد الأوربي في أزمات الشرق الأوسط، فإن الأدبيات ركزت غالبًا على البعد الإنساني أو المعياري، مقابل محدودية الدراسات التي حللت بصورة معمقة المحددات البنيوية الداخلية للاتحاد الأوربي وانعكاسها على فاعلية سياسته الخارجية تجاه الحالة اليمنية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

وانطلاقاً من ذلك، يرمي هذا البحث إلى تحليل محددات ومواقف السياسة الخارجية الأوربية تجاه اليمن، عبر مقاربة تجمع بين تفسير العوامل المحركة للسياسة الأوربية، واستعراض الكيفية التي تفاعل الاتحاد الأوربي مع أهم محطات السياسة اليمنية في المدة (2011–2024)، تتمحور الإشكالية في مستوى فاعلية السياسة الأوربية وحدود تأثيرها

في مسار الأزمة اليمنية، لا الاكتفاء بتحديد العوامل المؤثرة فيها، وبناءً عليه يمكن صياغتها كالآتي:

بالرغم من التزام الاتحاد الأوربي بالبعد الإنساني والدبلوماسي تجاه الأزمة اليمنية؛ لماذا أخفق في أن يكون فاعلاً مؤثراً في مسار الأزمة؟، وكيف أثرت التداخلات الإقليمية وتباين مصالح الدول الأعضاء في قدرة الاتحاد على فرض رؤيته وتحقيق أهدافه الاستراتيجية؟.

يرمي هذا البحث إلى تحليل محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، وبيان انعكاساتها على مواقفه في المدة (2011–2024)، مع تفسير حدود فاعليته في التأثير في مسار الأزمة اليمنية في ضوء تباين مصالح الدول الأعضاء والتداخلات الإقليمية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها كلما تصاعدت التدخلات الإقليمية وتباينت مصالح الدول الأعضاء، تراجع البعد المعياري للسياسة الأوربية لصالح مقاربة إنسانية إجرائية، مما حدّ من قدرتها على أن تكون فاعلاً مؤثراً في الأزمة اليمنية.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتفسير محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، عن طريق تفكيك العوامل الداخلية والخارجية وربطها بالمواقف العملية للاتحاد في محطات الأزمة اليمنية المختلفة، ويعتمد التحليل على دراسة النصوص الرسمية، والمواقف السياسية، والاتجاهات العامة للاتحاد، بما يكشف طبيعة توجهاته وحدود تأثيره.

ويستند البحث إلى مدخل المصلحة الوطنية بوصفه مدخلًا نظريًا مفسرًا لدوافع السلوك الأوربي، مع تفكيك أنواع المصالح الأوربية إلى:

- أمنية: مكافحة الإرهاب وضمان أمن الممرات البحرية والاستقرار الإقليمي.
- اقتصادية: حماية مصالح التجارة والاستثمار الأوربي.
- معيارية/قيمية: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.

كما يميز التحليل بين مصلحة الاتحاد الأوربي كمؤسسة فوق الوطنية ومصالح الدول الأعضاء الفردية، ما يفسر تباين المواقف الأوربية أحيانًا، وبذلك يجمع الإطار بين التحليل البنيوي وفهم السلوك السياسي في ضوء معادلات المصلحة، مع توظيف المدخل النظري لربط النتائج العملية بالتحليل النقدي لفاعلية السياسات الأوربية تجاه اليمن.

وتتوزع الدراسة على محورين رئيسين: يتناول الأول المحددات البنيوية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن (الداخلية أولًا والخارجية ثانيًا)، في حين يركز الثاني على موقف السياسة الخارجية الأوربية من القضايا اليمنية، عن طريق الثورة اليمنية عام 2011، ثم المبادرة الخليجية عام 2011، ثم مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014).

المحور الأول: المحددات البنيويّة للسّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن

تتمثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن في تفاعل معقد بين محددات داخلية وخارجية؛ إذ يتعين موازنة مصالح الدول الأعضاء، ودور المؤسسات الأوربية، والضغوط الداخلية، مع التحولات الإقليمية والدولية، يظهر هذا التوازن بوضوح في الأزمة اليمنية، إذ تتقاطع العوامل الأمنية والاقتصادية والإنسانية، مما يجعل الموقف الأوربي مزيجاً بين الخطاب العام الداعم للحل السلمي والممارسة العملية المتأثرة بالمصلحة الوطنية لكل دولة، يفسر هذا التعقيد تذبذب المواقف الأوربية بين الالتزام الدبلوماسي والبعد الإنساني والمصلحة الاستراتيجية.

أولاً: المحددات الداخليّة للسّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن

تمثل المحددات الداخلية عنصرَ أساس في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، إذ تجمع بين مصالح الدول الأعضاء الاقتصادية والاستراتيجية، ودور المؤسسات الأوربية مثل المفوضية والمجلس، وتأثير الضغوط السياسية والاجتماعية الداخلية بما في ذلك الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، وتبرز أهمية هذه المحددات بوضوح في الأزمة اليمنية، إذ توجه الموقف الأوربي نحو استقرار المنطقة وحماية المصالح الأمنية والتجارية، مع مراعاة القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان.

1. المصالح الاقتصاديّة والاستراتيجيّة:

تشكل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية أحد المحركات الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، فاليمن بالرغم من أزماته الإنسانية والسياسية، يحتل موقعًا جغرافيًا حيويًا عند ملتقى البحر الأحمر وخليج عدن، وعلى رأس مضيق باب المندب الذي يمر عبره نحو 10% من التجارة الدولية، بما في ذلك إمدادات النفط والغاز المتجهة من الخليج العربي إلى أوربا عبر قناة السويس، يفسر هذا الموقع الحيوي التركيز الأوربي على حماية خطوط الملاحة الدولية وضمان استقرار إمدادات الطاقة؛ فأيّ اضطراب أمني في اليمن ينعكس مباشرة على الأسواق الأوربية ويحول الأزمة اليمنية من قضية إقليمية إلى مصلحة استراتيجية أوربية (Zafar 2011; Coface 2025).

يرتبط الاتحاد الأوربي ارتباطًا وثيقًا بالمصالح التجارية واحتياجات الطاقة القادمة من منطقة الخليج، مما يجعل أيّ تهديد للأمن في اليمن تحديًا مباشرًا لأمن الطاقة والتجارة الأوربية ,(Sarkhanov and Muradzada 2023) يعكس هذا الواقع محدودية الدور المعياري للاتحاد الأوربي؛ فغالبًا ما تتأثر سياساته الإنسانية بالدوافع الاقتصادية والاستراتيجية، ما يدفعه إلى دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لتعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.

وفي مرحلة ما بعد عام 2011، ركز الاتحاد الأوربي على دعم الاستقرار السياسي والمبادرات الوطنية، بما يحقق حماية مصالحه الاقتصادية ضمن إطار التعددية السياسية، أما بعد عام 2015، ومع تفاقم النزاع، أصبح التركيز على تأمين الممرات البحرية وحماية خطوط الطاقة، مع استمرار دعم الجهود الإنسانية والدبلوماسية، وهو ما يعكس تحولًا من مقاربة معيارية إلى مقاربة إنسانية – إجرائية مرتبطة بالمصلحة الحيوية للاتحاد.

في هذا السياق، يتجه الاتحاد الأوربي إلى تعزيز التعاون الأمني مع دول الخليج، ولا سيما السعودية، ودعم المبادرات الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار، ويشير هذا إلى أن السياسة الأوربية في اليمن هي نتاج توازن دقيق بين حماية المصالح الاقتصادية

والاستراتيجية، والالتزام بالحلول الإنسانية والدبلوماسية، بما يعكس تحديات التفاعل بين العوامل الداخلية والضغوط الإقليمية (Rodriguez-Diaz et al. 2024; IISS 2018).

2. دور المؤسسات الأوربية:

تؤدي المؤسسات الأوربية – المجلس الأوربي، والمفوضية الأوربية، والبرلمان الأوربي – دورًا محوريًا في صياغة السياسة الخارجية للاتحاد تجاه اليمن وتنفيذها ، ويحدد المجلس الأوربي الاتجاهات الكبرى عن طريق اعتماد قرارات تدعو إلى الحل السلمي، وصرف المساعدات الإنسانية، مع تعزيز التنسيق مع اللاعبين الإقليميين والدوليين، أما المفوضية الأوربية فتتولى التنفيذ، بما يشمل تقديم الدعم الطارئ لملايين اليمنيين المتضررين من النزاع، وتمويل برامج التنمية، وتعزيز الحوار السياسي لتسهيل التسوية السلمية، في المقابل، يقوم البرلمان الأوربي بالدور الرقابي عن طريق متابعة الالتزامات الإنسانية والسياسية، وضمان وصول الموارد المالية إلى المستفيدين، وحماية حقوق الإنسان (European Parliament 2021; Council of the European Union 2022).

يفسر هذا التوزيع الوظيفي للتنظيم الأوربي محدودية القدرة على الوصول إلى موقف موحد، خصوصًا مع تباين مصالح الدول الأعضاء بين الأمن الإقليمي والعلاقات الثنائية مع الخليج، والدعم الإنساني وحقوق الإنسان، يظهر هذا بوضوح بعد عام 2015، حين أصبح التركيز العملي على حماية المصالح الاستراتيجية والأمنية، في حين ظل الالتزام بالبعد الإنساني تابعًا لتوافق الدول والمؤسسات الأوربية.

يعكس هذا الواقع أن التنسيق بين المؤسسات الأوربية – بالرغم من أهميته – غالبًا ما يواجه تحديات في ترجمة القرارات إلى مواقف عملية متماسكة على الأرض، مما يؤكد محدودية فاعلية السياسة الخارجية الأوربية في أزمات مركبة مثل اليمن، وتبرز الحاجة إلى الموازنة بين المصلحة الوطنية للدول الأعضاء والتزامات الاتحاد الدولية والإنسانية.

3. الضغوط السّياسيّة والاجتماعيّة الدّاخليّة:

تشكل الضغوط السياسية والاجتماعية الداخلية عاملاً مؤثرًا في توجيه السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، لا سيما في الأزمات الإنسانية المعقدة مثل اليمن، يفسر هذا التأثير

محدودية المواقف الأوربية الموحدة أحيانًا، إذ تتفاعل هذه الضغوط مع مصالح الدول الأعضاء والمؤسسات الأوربية، لتحديد الأولويات العملية (Amin 2015).

يؤدي الرأي العام الأوربي دورًا رئيسًا؛ إذ يشكل ضغطًا شعبيًا يدفع الحكومات والمؤسسات الأوربية إلى تعزيز المواقف الإنسانية، وتوجيه الموارد نحو برامج الإغاثة والمجتمع المدني، بما يسهم في زيادة فعالية استجابة المفوضية الأوربية وضمان وصول الدعم إلى المناطق الأكثر حاجة.

إضافة إلى ذلك، تمثل المنظمات الحقوقية وغير الحكومية آلية رقابية وتعزيزية للشفافية، عبر حملات ضغط لزيادة الوعي بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في اليمن، وتحفيز الاتحاد على فرض عقوبات أو تكثيف الجهود الدبلوماسية لحماية المدنيين، يعكس هذا الدور البعد الإنساني للسياسة الأوربية غالبًا ما يكون تابعًا للضغوط الداخلية، وليس مستقلاً، مما يوضح الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة العملية في الأزمة اليمنية (Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain 2021).

ثانياً: المحددات الخارجيّة للسّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن:

تتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن بجملة من المحددات الخارجية التي تعكس طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية في بيئة مضطربة ومعقدة، وتعد التحالفات الدولية والالتزامات متعددة الأطراف من أبرز هذه المحددات، إذ يسعى الاتحاد الأوربي إلى تنسيق مواقفه مع شركائه الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة، وفي إطار التزامه بمنظومة القانون الدولي ومبادئ النظام متعدد الأطراف، ويمثل التوفيق بين هذه الالتزامات وبين الأهداف السياسية للاتحاد تحدياً متكرراً في التعامل مع الأزمات، ومنها الأزمة اليمنية.

إلى جانب ذلك، تؤثر الأزمات الإقليمية المتداخلة بشكل مباشر في مقاربة الاتحاد الأوربي تجاه اليمن، خاصة مع اشتداد المنافسة الإقليمية بين قوى مثل السعودية وإيران، وتنامي التدخلات في الشأن اليمني، كما تؤدي العوامل الإنسانية والدبلوماسية دوراً متقدماً في

صياغة السياسة الأوربية، إذ يحرص الاتحاد على إبراز حضوره كفاعل إنساني وداعم للحلول السياسية عبر الوساطة والحوار، في إطار دعم الاستقرار وبناء السلام.

1. التّحالفات الدّوليّة والتزامات الاتّحاد الأوربيّ:

تشكل التحالفات الدولية والالتزامات متعددة الأطراف إطاراً رئيساً يحدد اتجاهات السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، إذ يسعى الاتحاد إلى التوازن بين دوره كفاعل دولي مسؤول والتزامه بمبادئ النظام الدولي الليبرالي، بما يشمل دعم السلم والأمن وتعزيز التعاون متعدد الأطراف (Bonnefoy 2020)، ويعكس هذا الالتزام حرص الاتحاد على اتباع مقاربة سياسية وإنسانية متقدمة، مع الحد من التدخل العسكري المباشر، وهو ما يميزه عن الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى في الأزمة اليمنية.

في هذا السياق، يؤدي الاتحاد الأوربي دوراً محورياً في تنسيق سياساته مع شركائه الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة، في مجالات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، مع التركيز على الحلول السلمية والدبلوماسية للأزمة، كما يسعى الاتحاد إلى التوفيق بين التزاماته الدولية ضمن الأمم المتحدة ودعم المبادرات الأممية لتسوية النزاع سلمياً عن طريق تقديم التمويل والمساعدات الإنسانية المستمرة، بما يعكس حرصه على تعزيز دوره كفاعل متعدد الأطراف يسعى لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن ضمن إطار القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان (Lackner 2020).

ومع ذلك، تظهر المقارنة مع الجهات الأخرى التحديات التي تواجه السياسة الأوربية على أرض الواقع، ففي الوقت الذي يقدم الاتحاد الأوربي أكبر دعم مالي إنساني ويمارس ضغوطاً دبلوماسية فقط، تعتمد الولايات المتحدة على مزيج من الدعم السياسي والعسكري مع تدخل محدود ضمن التحالف العربي وفرض عقوبات على الحوثيين، في حين تركز السعودية والإمارات على التدخل العسكري المباشر لدعم الحكومة الشرعية إلى جانب الدعم السياسي والاقتصادي المشروط، وتقدم إيران دعماً عسكرياً وسياسياً محدوداً للحوثيين عبر شبكات حلفائها الإقليميين.

يفسر هذا التباين بين الأطراف محدودية القدرة الأوربية على التأثير المباشر في مسار النزاع، ويبرز الفجوة بين الخطاب الأوربي الداعم للسلام وحماية المدنيين، وبين الإمكانات الفعلية للتدخل العسكري والسياسي، وهو أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأوربية تجاه اليمن.

2. الأزمات الإقليميّة وأثرها في اليمن من المنظور الأوربيّ:

تعدّ الأزمات الإقليمية عاملاً محورياً في توجيه السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، إذ تحولت الأزمة اليمنية إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى إقليمية متضاربة المصالح، لا سيما إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية، من جهة أخرى ويستلزم هذا الوضع تبني الاتحاد الأوربي مقاربات دقيقة تراعي التوازنات الإقليمية المعقدة، مع الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية ودعم جهود الوساطة الأممية، بما يتيح له التمسك بالحياد وعدم الانحياز لطرف على حساب آخر (Clausen 2018, 560-565)

يشكل الصراع الإيراني – الخليجي محور التعقيد الرئيس؛ إذ تدعم إيران جماعة الحوثيين شمال اليمن، في حين تقدم دول الخليج الدعم للحكومة الشرعية، وفي هذا السياق، يسعى الاتحاد الأوربي إلى تعزيز الحلول السياسية السلمية عبر الأمم المتحدة، وتقديم الدعم الدبلوماسي لتسهيل التوصل إلى اتفاق شامل بين الأطراف اليمنية، مع مراعاة مصالحه الأمنية والاستراتيجية، بما في ذلك أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب واحتواء تدفقات الهجرة غير النظامية (Baron 2016, 1-7).

تشكل الأزمات الإقليمية، لاسيّما الصراع بين إيران ودول الخليج، تحديًا كبيرًا أمام السياسة الأوربية في اليمن، إذ يسعى الاتحاد لتحقيق الاستقرار الإقليمي مع الحفاظ على شراكاته الاستراتيجية، لكنه يرى صعوبة في الموازنة بين الأمن الإقليمي والاحتياجات الإنسانية، ومع ذلك يظل ملتزمًا بالدعم السياسي والإنساني وتعزيز جهود السلام الأممية.

3. الدّور الإنسانيّ والدّبلوماسيّ للاتّحاد الأوربيّ تجاه الأزمة اليمنيّة:

تمثل الأزمة اليمنية إحدى أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً في العالم، ما جعل دور الاتحاد الأوربي محورياً يجمع بين البعدين الإنساني والدبلوماسي، فقد قدم الاتحاد مساعدات عاجلة لملايين اليمنيين المتضررين، عبر تمويل برامج الإغاثة ودعم المؤسسات الإنسانية العاملة على الأرض، مستنداً إلى قيم التضامن الدولي وحقوق الإنسان، وهو ما يعكس تركيز السياسة الأوربية على المصلحة الإنسانية ضمن أولوياتها الإقليمية (European Commission et al. 2022, 45).

على المستوى الإنساني، تركزت جهود الاتحاد الأوربي على توفير الغذاء والدواء والمأوى للنازحين والمجتمعات الأكثر تضرراً، إلى جانب دعم إعادة بناء البنية التحتية الأساسية كالمدارس والمستشفيات، وتعزيز القدرات المحلية عن طريق تدريب الفرق الطبية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين (UNDP 2024)، ويعكس هذا التركيز على الجانب الإنساني أن الاتحاد الأوربي يتبنى مقاربة عملية قائمة على الحد من المعاناة المباشرة، بالرغم من محدودية قدرته على التحكم في مسار النزاع العسكري والسياسي.

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد سعى الاتحاد الأوربي إلى تعزيز الحلول السياسية السلمية عبر دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوثين الأمميين، وتشجيع الحوار بين الأطراف اليمنية كافة، بما في ذلك الحكومة الشرعية والحوثيين وحلفائهم الإقليميين والدوليين، كما مارس ضغوطاً دبلوماسية على اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، مثل إيران والسعودية، لدعم الجهود الأممية، مع التركيز على فرض عقوبات على المعرقلين لعملية السلام والدعوة إلى وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى (Feierstein 2017, 17).

ويعكس الجمع بين الدعم الإنساني والدبلوماسي محدودية قدرة الاتحاد الأوربي على التأثير العسكري المباشر، في حين يوضح استراتيجية تعتمد التدخل الإنساني كأداة سياسية لتعزيز الاستقرار وخلق مساحة دبلوماسية للتأثير في مسار الأزمة، موازنة بين الالتزامات الإنسانية والمصالح الاستراتيجية.

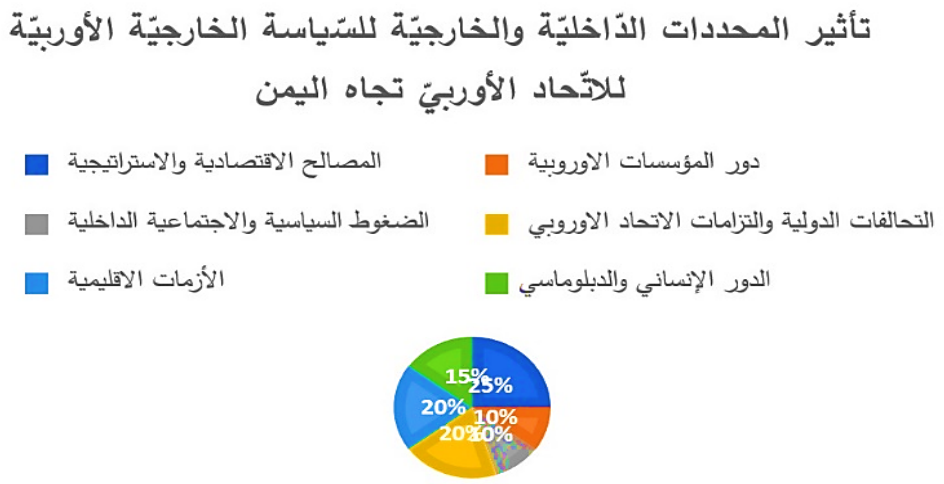

الشكل رقم (1): تأثير المحددات الدّاخليّة والخارجيّة للسّياسة الخارجيّة الأوربيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن (2011-2024)

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات من موقع الاتحاد الأوربي في المدة 2011-2024

من الشكل السابق يظهر أنّ المصالح الاقتصادية والاستراتيجية حصلت على نسبة مرتفعة؛ لأنها تشكل دافعاً رئيساً للاتحاد الأوربي في المنطقة، في حين أنّ الدور الإنساني، بالرغم من أهميته، يأتي بدرجة أقل؛ لأنه غالباً ما يكون تابعاً لعوامل سياسية وأمنية أكبر.

الجدول رقم (1): مراحل السياسة الأوربية تجاه اليمن (2011-2024)

المرحلة	السياسات الدبلوماسية	الأدوات الاقتصادية	المساعدات الإنسانية	الشركات الدولية	الموقف من أطراف النزاع
2011-2014	دعم المبادرة الخليجية، مؤتمر الحوار الوطني	دعم الحكومة الانتقالية	تمويل مساعدات طارئة	التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة	دعم حكومة الوفاق الوطني
2015-2018	انتقادات للتحالف العربي، دعوات لوقف الحرب	خفض التعاملات الاقتصادية مع الأطراف المتنازعة	تمويل مشاريع اللاجئين والمساعدات الغذائية	دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الأممي	انتقاد الحوثيين واتحالف العربي
2019-2024	الضغط الدبلوماسي لدعم المفاوضات	تخصيص مساعدات إعادة الإعمار	تعزيز التمويل الإنساني بالرغم من تدهور الأوضاع	شراكة أوسع مع منظمات الإغاثة	دعم الحلول السياسية والتفاوضية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر في المحور الأول والثاني

ويمكننا القول إنّ الاتحاد الأوربي قد تمكن من تحقيق تقدم ملحوظ في مجالي الاستجابة الإنسانية والدبلوماسية تجاه الأزمة اليمنية، بالرغم من التحديات العديدة التي فرضها النزاع، فبفضل الدعم المالي والإنساني الكبير الذي قدمه الاتحاد، تمكن من التخفيف من معاناة الشعب اليمني في ظل الأوضاع الصعبة، كما مارس الاتحاد الأوربي دوراً حيوياً في دعم المبادرات الدبلوماسية التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، معززاً بذلك جهوده لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر يكمن في ضمان تنفيذ هذه الجهود بشكل فعال في ظل التوترات الإقليمية والتدخلات الخارجية التي تعرقل عملية السلام.

المحور الثاني: موقف السّياسة الخارجيّة الأوربيّة تجاه القضايا اليمنيّة:

تشكل ثورة 2011 في اليمن نقطة تحول تاريخية أثرت بعمق في المشهد السياسيّ والاجتماعيّ داخل البلاد والمنطقة، ما دفع الاتحاد الأوربي إلى إعادة تقييم سياساته

واستراتيجيته تجاه الأزمة اليمنية، وسعى الاتحاد الأوربي لممارسة دور دبلوماسيٍّ وإنسانيٍّ محوريّ عن طريق دعم المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني، وتقديم المساعدات المالية والإنسانية، مع التنسيق مع القوى الإقليمية والدولية لتحقيق تهدئة سياسية وضمان انتقال ديمقراطي سلس، وتعكس هذه السياسات الأوربية التحديات المعقدة التي تواجهها في محاولة دعم الاستقرار السياسي والإنساني في منطقة مضطربة، وتوضح كيفية تفاعل الديناميكيات الإقليمية والدولية مع نهج الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمة اليمنية.

أولا: الثورة اليمنيّة عام 2011 وقراءة الاتّحاد الأوربيّ لأحداث الثورة:

شهد اليمن عام 2011 موجة احتجاجات شعبية واسعة في سياق التحولات التي عرفتها المنطقة العربية خلال ما عرف بـ"الربيع العربي"، متأثراً بتراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل حكم الرئيس علي عبد الله صالح الذي امتد لأكثر من ثلاثة عقود، وقد تمحورت مطالب المحتجين في إنهاء الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء نظام سياسي أكثر انفتاحاً وتمثيلاً، ما أسفر عن تحول سياسي مهم تمثل في تنحي صالح بموجب "المبادرة الخليجية" التي وفرت إطاراً انتقالياً لتفادي انهيار الدولة والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي (إبراهيم 2015، 61–68؛ القيلي 2019، 77).

تكتسب ثورة 2011* في اليمن أهمية مزدوجة في الحسابات الإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي، مثلت لحظة كسر في مسار الاستمرارية السياسية التقليدية، وفتحت المجال أمام مطالب إعادة هيكلة الدولة وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع، أما إقليمياً، فقد أعادت الثورة تشكيل موازين القوى في شبه الجزيرة العربية، في ظل تدخلات إقليمية ترمي إلى حماية المصالح الاستراتيجية لدول الجوار، وعلى المستوى الدولي، برز البعد الجيوسياسي لليمن بوصفه دولة مطلة على مضيق باب المندب أحد أهمّ الممرات البحرية العالمية، إلى جانب تصاعد الاهتمام الدوليّ باليمن بوصفه ساحة من ساحات مكافحة الإرهاب (الطويل 2023، 53–58).

تبنى الاتحاد الأوربي مقاربة حذرة موازنة بين دعم التغيير السياسي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي عن طريق دعم الانتقال السلمي والمساعدات الإنسانية والحوار الوطني، غير

أنّ التوجه فضل إدارة التحول على الدفع الجذري نحوه لأسباب أمنية، ما يفسر محدودية تأثيره وانحصار دوره في البعدين الدبلوماسي والإنساني، مجسدًا التوتر بين الخطاب المعياري والممارسة الواقعية تجاه اليمن.

يفسر موقف الاتحاد الأوربي من ثورة 2011 في اليمن في إطار مقاربته العامة للربيع العربي، التي جمعت بين خطاب معياري داعم للديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين عوامل براغماتية مرتبطة بالاستقرار الإقليمي، فعلى مستوى الخطاب، أكد الاتحاد أن الاحتجاجات تعكس مطالب مشروعة بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد وتحسين الحوكمة، ووصف التحول الديمقراطي مدخلًا أساسيًا لمعالجة جذور الأزمة البنيوية في الدولة اليمنية (Amin 2015, 18–19).

غير أنّ المقارنة بين هذا الخطاب والممارسة الفعلية تكشف عن قدر من التباين، إذ مال الاتحاد في التطبيق إلى تبني مقاربة إدارة الأزمة أكثر من دفع تحول ديمقراطي عميق، وهو ما تجلى في تركيزه على إنجاح المبادرة الخليجية كإطار انتقالي يضمن الاستقرار، حتى وإن جاء ذلك على حساب توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإعادة هيكلة بنية السلطة بصورة جذرية (European Union 2011).

ويعكس هذا التوجه محدودية قدرة الاتحاد الأوربي على التوفيق بين القيم المعلنة والمصالح الأمنية، إذ انتقلت أولوياته من دعم التحول الديمقراطي بعد عام 2011 إلى التركيز على الاستقرار وإدارة التداعيات الإنسانية والأمنية للحرب بعد عام 2015، بما يجسد توترًا بنيويًا بين الخطاب القيمي والممارسة البراغماتية في سياسته تجاه اليمن.

1. السّياسات المعلنة للاتّحاد الأوربيّ تجاه الثورة 2011:

تعكس السياسات المعلنة للاتحاد الأوربي تجاه ثورة 2011 في اليمن مقاربة معيارية قامت على دعم التحول السلمي نحو الديمقراطية، وتعزيز الاستقرار عبر الإصلاح السياسي والاستجابة الإنسانية، فقد أكد الاتحاد في خطاباته الرسمية أن الانتقال الديمقراطي يشكل شرطًا أساسيًا لتحقيق أمن مستدام، وربط بين معالجة الأزمة اليمنية وبين تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وبناء مؤسسات شرعية (European Commission 2011).

غير أن تحليل هذه السياسات يكشف أن الطابع المعياري للخطاب الأوربي لم ينعكس بصورة كاملة على مستوى الممارسة، فعلى الرغم من تبنيه العلني لمطالب التغيير السلمي، اتجه الاتحاد عمليًا إلى دعم ترتيبات انتقالية ركزت على إدارة الاستقرار أكثر من الدفع نحو تحول ديمقراطي بنيوي، وهو ما تجلى في تأييده القوي للمبادرة الخليجية بوصفها إطارًا يحفظ توازن القوى، حتى وإن حدّ ذلك من فرص إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس أكثر شمولًا (Baron 2016, 2–10).

في البعد الإنساني، عزز الاتحاد حضوره عبر توسيع برامج الإغاثة والدعم التنموي، مستجيبًا لتفاقم الاحتياجات الأساسية للسكان، غير أن هذا التركيز الإنساني، على أهميته، أسهم في ترسيخ تحول تدريجي في أولويات السياسة الأوربية من دعم التغيير السياسي إلى احتواء التداعيات الاجتماعية والأمنية للأزمة، وهو اتجاه سيتبلور بصورة أوضح بعد اندلاع الحرب في عام 2015 (Directorate-General for International Partnerships 2015).

وبذلك، تعكس السياسات المعلنة للاتحاد الأوربي تجاه ثورة 2011 توترًا بنيويًا بين خطاب داعم للديمقراطية وممارسة تميل إلى البراغماتية والاستقرار، وهو توتر سيشكل لاحقًا أحد المحددات الأساسية لفهم انتقال السياسة الأوربية من مرحلة دعم التحول السياسي إلى مرحلة إدارة الصراع والأزمة الإنسانية في اليمن.

2. التّحديات التي واجهت السّياسة الخارجيّة الأوربيّة تجاه ثورة 2011:

واجهت السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه ثورة 2011 في اليمن جملة من التحديات البنيوية التي حدت من قدرتها على التحول من خطاب داعم للتغيير إلى ممارسة مؤثرة في مسار الأزمة، ويعكس ذلك تعقد البيئة الجيوسياسية التي تداخلت فيها العوامل الأمنية، وتباين المصالح الأوربية، وثقل الفاعلين الإقليميين والدوليين.

يفسر تصاعد العنف وتحول الاحتجاجات السلمية إلى صراع سياسي–أمني محدودية هامش التحرك الأوربي، إذ أدى تدهور الوضع الميداني إلى تقييد أدوات الاتحاد، وحول أولوياته من دعم التحول السياسي إلى إدارة المخاطر الأمنية، ولا سيما في ظل تنامي

نفوذ الجماعات المسلحة (Katz 2011)، وقد أسهم هذا التحول في إضعاف الطابع التحويلي للسياسة الأوربية، لصالح مقاربة احتوائية أكثر حذرًا.

ويعكس تباين مواقف الدول الأعضاء أحد أهم القيود المؤسسية على فاعلية السياسة الأوربية، ففي الوقت الذي ركزت بعض الدول الكبرى على حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، تبنت دول أخرى نهجًا أكثر تحفظًا خشية الانزلاق إلى تعقيدات إقليمية، وهو ما أضعف القدرة على بلورة موقف أوربي موحد، ورسخ منطق الحد الأدنى من التوافق بدل صياغة استراتيجية خارجية متماسكة (Bromley and Maletta 2018).

كما يعكس ثقل الفاعلين الإقليميين والدوليين– الولايات المتحدة، دول الخليج، وإيران– محدودية الدور الأوربي المستقل في إدارة الأزمة، فقد أدى الانخراط الأمريكي القوي، إلى جانب هيمنة المبادرة الخليجية على مسار التسوية، إلى دفع الاتحاد نحو موقع المساند لا القائد، مما قيد قدرته على ممارسة دور دبلوماسي فاعل، وحول حضوره أساسًا إلى دعم سياسي وإنساني للترتيبات القائمة (Baron 2016, 5).

وبذلك، تكشف تجربة الاتحاد الأوربي في التعامل مع ثورة 2011 عن فجوة بين طموحه المعياري وقدرته الفعلية على التأثير، وهي فجوة اتسعت بعد عام 2015 مع تحول سياسته من دعم التحول السياسي إلى إدارة الأزمة الإنسانية والأمنية.

ثانياً: المبادرة الخليجيّة عام 2011

تعدّ المبادرة الخليجية* التي أُطلِقت في عام 2011 إحدى الخطط الإقليمية الرئيسة لحل الأزمة اليمنية، إذ اقترحت عملية انتقال سياسي لضمان الانتقال السلمي للسلطة في اليمن بعيدًا عن التصعيد العسكري، وقد كانت المبادرة مدعومة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع أطراف دولية وإقليمية أخرى بهدف تجنب تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة (أحمد ومسعد 2012, 144–145).

في هذا السياق، مارس الاتحاد الأوربي دوراً بارزاً كفاعل دولي في دعم جهود الحل الإقليمي، إذ أسهم في تعزيز المبادرة الخليجية عن طريق تقديم الدعم الدبلوماسي والمالي، إضافة إلى مشاركته في تقديم المساعدات الإنسانية والتنسيق مع المنظمات الدولية لتسوية

النزاع، يعكس هذا الدور التزام الاتحاد الأوربي بالمساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة ودعمه للتحولات السياسية السلمية، إن أهمية المبادرة الخليجية بالنسبة للاتحاد الأوربي تكمن في توافقها مع استراتيجيته في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1. فهم الاتّحاد الأوربيّ للمبادرة الخليجيّة:

نظر الاتحاد الأوربي إلى المبادرة الخليجية لعام 2011 بوصفها إطارًا سياسيًا عمليًا لاحتواء تداعيات الأزمة اليمنية بعد الاحتجاجات الشعبية، ووسيلة لتفادي الانزلاق إلى صراع مفتوح يهدد الاستقرار الإقليمي، فقد مثلت، في التصور الأوربي، صيغة انتقالية توازن بين مطلب التغيير السياسي والحاجة إلى الحفاظ على تماسك الدولة، عن طريق نقل السلطة، وتشكيل حكومة توافقية، وإطلاق حوار وطني شامل يمهد لإصلاحات دستورية وسياسية تدريجية (Zafar 2011, 57–58).

ويفسر هذا التقييم تبني الاتحاد الأوربي موقفًا داعمًا بقوة للمبادرة، ليس فقط بوصفها آلية داخلية لإدارة الانتقال، بل أيضًا كأداة لضبط التداعيات الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب وأمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، وفي هذا السياق، ارتبط الدعم الأوربي للمبادرة برؤية أوسع تعدّ الاستقرار في اليمن عنصرًا مكملًا للأمن الإقليمي والدولي، ما جعل الاتحاد يركز على تقديم المساندة السياسية والفنية بدل السعي لقيادة مسار تسوية مستقل (Porter 2017, 269–273).

غير أنّ هذا الانخراط يكشف في الوقت ذاته حدود الدور الأوربي، إذ أدى الاعتماد على الإطار الخليجي إلى تقليص هامش المبادرة الذاتية للاتحاد، وحصر تأثيره في دعم الترتيبات القائمة بدل إعادة تشكيلها، وبذلك، عكست المبادرة الخليجية من المنظور الأوربي فرصة لإدارة الأزمة أكثر مما كانت مدخلًا لإحداث تحول سياسي عميق، وهو ما سيتضح لاحقًا مع تعثر المرحلة الانتقالية وانزلاق البلاد نحو الحرب الشاملة.

2. الدّعم الأوربيّ للمبادرة الخليجيّة:

تبنى الاتحاد الأوربي منذ إطلاق المبادرة الخليجية عام 2011 موقفًا داعمًا لها بوصفها الإطار الأكثر واقعية لإدارة المرحلة الانتقالية في اليمن وتفادي الانزلاق نحو صراع مفتوح، وقد عبرت مؤسسات الاتحاد ودوله الرئيسة، ولا سيما فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، عن التزام سياسي واضح بدعم المبادرة بوصفها خريطة طريق للحل السلمي، مع التأكيد على ضرورة التزام الأطراف اليمنية بتنفيذ بنودها بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمبعوث الأممي (Palik 2018, 1–10).

ويفسر هذا الدعم من منظور أوسع بوصفه جزءًا من سعي الاتحاد الأوربي للحفاظ على الاستقرار الإقليمي أكثر منه اندفاعًا لقيادة تحول سياسي جذري في اليمن، فعن طريق تعزيز التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والمشاركة في الأطر الدولية مثل اجتماعات "أصدقاء اليمن"، عمل الاتحاد على ترسيخ الشرعية الدولية للمبادرة، لكنه في الوقت ذاته قيد دوره ضمن مسار تقوده القوى الإقليمية، ما حدّ من قدرته على صياغة أجندة سياسية مستقلة (Karasik and Cafiero 2017, 3).

أما عمليًا، فقد اقترن الدعم الدبلوماسي الأوربي بمساندة مالية وإنسانية لدعم مؤسسات الدولة والحوار الوطني، غير أنه عكس مفارقة بين خطاب داعم للتحول الديمقراطي وممارسة ركزت على إدارة الأزمة واحتواء تداعياتها الأمنية أكثر من الدفع نحو إصلاحات بنيوية عميقة، بما يجسد تدخلًا يرمي إلى احتواء المخاطر لا إحداث تحول سياسي شامل.

3. التّحديات التي واجهت موقف الاتّحاد الأوربيّ تجاه المبادرة الخليجيّة:

بالرغم من الدعم السياسي الذي قدمه الاتحاد الأوربي للمبادرة الخليجية منذ عام 2011، فإن تصاعد الصراع اليمني لاحقًا، ولا سيما بعد اندلاع الحرب في عام 2015، كشف محدودية التأثير الأوربي في الحفاظ على مسار الانتقال السلمي، ويعكس هذا التطور فجوة واضحة بين الخطاب الدبلوماسي الأوربي الداعم للاستقرار السياسي، والقدرة الفعلية على منع انزلاق البلاد نحو العنف، ما أثار تساؤلات حول جدوى المقاربة الأوربية القائمة

أساسًا على الوساطة والضغوط الدبلوماسية من دون أدوات ردع أو نفوذ مباشر (أحمد 2021، 19–24).

أحد أبرز التحديات تمثل في التباين بين الرؤية الأوربية والرؤية الخليجية تجاه إدارة الصراع، لاسيّما فيما يتعلق بجماعة الحوثيين، فقد تبنى الاتحاد الأوربي مقاربة إدماجية تقوم على إشراك الأطراف جميعًا في العملية السياسية، بوصف ذلك شرطًا لتسوية مستدامة، في حين رأت دول خليجية رئيسة أنّ هذه المقاربة تنطوي على قدر من التساهل مع طرف مسؤول عن تقويض الشرعية، ويعكس هذا الخلاف اختلافًا بنيويًا في تصور الحلّ: بين منطق أوربي يفضل الاحتواء السياسي، ومنطق إقليمي يميل إلى الحسم الأمني، وهو ما أضعف التنسيق وأثر سلبًا في فاعلية دعم المبادرة الخليجية (Al-Saif and Ghanem 2023).

كما واجه الدور الأوربي قيودًا إضافية بفعل تدخل الفاعلين الدوليين والإقليميين، فقد أسهم الدعم الإيراني للحوثيين في تعقيد مسار التسوية، ففي الوقت الذي ركزت الولايات المتحدة على أولوية مكافحة الإرهاب، ما حد من مساحة المبادرة السياسية الأوربية، ونتيجة لذلك، وجد الاتحاد نفسه في موقع الداعم للمسارات التي تقودها قوى أخرى، أكثر من كونه فاعلًا قادرًا على صياغة أجندة مستقلة للحل (Hiltermann 2019).

وعلى الرغم من استمرار الدعم الأوربي للحوار الوطني وبرامج الاستقرار والمشاركة الدبلوماسية متعددة الأطراف، ظلت هذه الجهود في إطار إدارة الأزمة لا تحويل مسارها، بما يعكس محدودية مقاربة ركزت على التوازنات الإقليمية وتخفيف التداعيات الإنسانية أكثر من الدفع نحو إعادة هيكلة سياسية حقيقة.

ثالثاً: مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014)

يعدّ مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014) إحدى الركائز الأساسية للمبادرة الخليجية وآلية الانتقال السياسي في اليمن، أطلق المؤتمر في إطار جهود إعادة بناء النظام السياسي بعد استقالة الرئيس علي عبد الله صالح، بهدف إيجاد حلول توافقية للقضايا السياسية والاجتماعية التي عانت منها البلاد لعقود، جمع المؤتمر مختلف الأطراف اليمنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، والمرأة،

والشباب، بهدف مناقشة قضايا رئيسة مثل شكل الدولة، والعدالة الانتقالية، وقضية الجنوب، وصياغة الدستور الجديد.

شكل المؤتمر أهمية خاصة كونه أول منصة يمانية شاملة ترمي إلى التوصل إلى حلول سلمية عبر الحوار بدلاً من العنف، وفي هذا السياق، أدى الاتحاد الأوربي دوراً محورياً في دعم العملية السياسية، إذ قدم دعماً سياسياً ومالياً ودبلوماسياً كبيراً لضمان نجاح المؤتمر، وتعزيز مخرجاته، وقد أكد الاتحاد الأوربي على أنّ المؤتمر يمثل فرصة تاريخية لليمانيين لتحقيق توافق وطني وبناء دولة مدنية قائمة على مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة (Clausen 2015, 16–29).

1- فهم الاتّحاد الأوربيّ لأهميّة مؤتمر الحوار الوطنيّ:

نظر الاتحاد الأوربي إلى مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014) بوصفه ركيزة مركزية لإرساء السلام والاستقرار، ومنصة جامعة للأطراف اليمنية لمعالجة جذور الأزمة بعيدًا عن منطق القوة، ويعكس هذا التوجه إدراك الاتحاد لأهمية معالجة القضايا البنيوية الجوهرية مثل العدالة الانتقالية، والفيدرالية، وتوزيع السلطة والموارد، وحقوق الإنسان، بوصفها عناصر حاسمة لبناء توافق وطني مستدام، ويظهر دعم الاتحاد الأوربي للمؤتمر اهتمامًا ليس فقط بالبعد السياسي المباشر، بل أيضًا بإرساء أنموذج لحل النزاعات في البيئات الهشة، يعكس رغبة الاتحاد في أن يكون طرفًا فاعلًا في تسوية الصراعات الإقليمية المعقدة (Feierstein 2017, 17–18).

يفسر هذا الدعم السياسي والمالي والتقني رغبة الاتحاد الأوربي في تعزيز قدرة الأطراف اليمنية على تنفيذ مخرجات المؤتمر وتحقيق المصالحة الوطنية، مع الحد من مخاطر تجدد النزاعات، ويعكس التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي إدراك الاتحاد لمحدودية قدرته على التأثير منفردًا، إذ يعتمد نجاح الحوار على التزام الفاعلين الإقليميين والدوليين والوطنيين، ما يشير إلى أن التحديات الواقعية لا تقل أهمية عن الإرادة السياسية الأوربية (European Union 2013).

ومع ذلك، تكشف التجربة عن محدودية قدرة الاتحاد الأوربي على ضمان التنفيذ الكامل لمخرجات الحوار الوطني في ظل مقاومة قوى محلية وإقليمية وتأجيل إصلاحات جوهرية، ما جعل نهجه، بالرغم من طابعه الشمولي، مقيدًا بواقع ميداني معقد، ويعكس موقفه مزيجًا من الطموح السياسي والقيود العملية من دون القدرة على التحكم الحاسم في مسار الأحداث.

2- الدّعم الأوربيّ لمؤتمر الحوار الوطنيّ:

شكل مؤتمر الحوار الوطني اليمني امتداداً مباشراً للمبادرة الخليجية التي اعتمدها الاتحاد الأوربي كإطار ناظم للعملية الانتقالية، وقد عبر الاتحاد منذ البداية عن تأييد سياسي ودبلوماسي واضح للمؤتمر بوصفه آلية رئيسة لمنع انهيار الدولة اليمنية وتوجيه المسار السياسي نحو تسوية سلمية شاملة، وفي هذا السياق، أكد المسؤولون الأوربيون، وفي مقدمتهم الممثلة العليا للسياسة الخارجية كاثرين أشتون، أن مؤتمر الحوار يمثل أنموذجاً للحوار الوطني الشامل، داعين مختلف الأطراف اليمنية إلى الالتزام بمخرجاته، كما عمل الاتحاد الأوربي بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، ودعم جهود المبعوث الأممي جمال بن عمر، عن طريق الإسهام في تمويل الأنشطة الإشرافية وتنظيم الجلسات الحوارية بما يضمن حضوراً متوازناً لمختلف القوى اليمنية (حسين 2024, 36–42).

وعلى المستوى المالي واللوجستي، قدم الاتحاد الأوربي دعماً مباشراً بلغ ملايين اليوروهات لتأمين الشروط العملية اللازمة لنجاح المؤتمر، شمل ذلك تمويل التحضيرات التقنية والبنية التحتية المطلوبة لانعقاد الجلسات، إضافة إلى برامج موجهة للشباب والنساء لتعزيز مشاركتهم السياسية عن طريق التدريب على مهارات التفاوض والقيادة، كما وظف الاتحاد هذا الدعم في ترسيخ قواعد الحوكمة الرشيدة خلال المرحلة الانتقالية، عبر تمويل برامج لبناء قدرات المؤسسات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة، بوصفها شروطاً لضمان تنفيذ مخرجات المؤتمر بصورة فعالة (Alkubati 2023).

أما على الصعيد التقني، فقد استعان الاتحاد الأوربي بخبراء دوليين لتقديم المشورة حول الملفات الأساسية المطروحة في المؤتمر، مثل عملية صياغة الدستور والعدالة الانتقالية

وبناء الدولة، واشتملت الجهود الأوربية كذلك على تنظيم لقاءات وورش تبادل خبرات مع دول مرت بانتقالات سياسية ناجحة، مثل جنوب أفريقيا وتونس والبوسنة والهرسك، ما أتاح للمشاركين اليمنيين الاطلاع على نماذج مقارنة تساعدهم في بلورة حلول واقعية قابلة للتطبيق، وعن طريق هذا الدعم المتعدد المستويات، بدا الاتحاد الأوربي فاعلاً مركزياً في تعزيز العملية السياسية اليمنية، مؤكداً التزامه بدعم الاستقرار وبناء الدولة المدنية استناداً إلى مخرجات الحوار الوطني (Kestemont 2018).

3- التّحديات التي واجهت الاتّحاد الأوربيّ في دعمه للمؤتمر:

واجه الاتحاد الأوربي تحديات بنيوية معقدة خلال دعمه لمؤتمر الحوار الوطني اليمني، كان أبرزها حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين الأطراف اليمنية وتباين أولوياتها، ما أعاق بناء توافق حول القضايا الجوهرية مثل شكل الدولة وتقاسم السلطة وقضية الجنوب، فقد ضم المؤتمر أطرافاً متباينة سياسياً وفكرياً — من الأحزاب التقليدية والمكونات الثورية والشبابية إلى الحراك الجنوبي وجماعة الحوثي — ضمن بيئة تفاوضية يطغى عليها غياب الثقة، وبالرغم من الجهود الدبلوماسية والتقنية التي قدمها الاتحاد الأوربي، بقيت قدرة هذا الدعم محدودة في ظل الجمود السياسي وتنامي التدخلات الإقليمية، الأمر الذي انعكس على فعاليته في دفع الأطراف نحو تسويات توافقية (Jongberg 2016, 4–13).

كما تراجع تأثير الاتحاد الأوربي مقارنة بالقوى الإقليمية والدولية الأكثر حضوراً في المشهد اليمني، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والولايات المتحدة، فقد فرضت على الساحة اليمنية ديناميكيات نفوذ سياسي وعسكري تتجاوز الأدوات التقليدية التي يعتمدها الاتحاد الأوربي، مثل الوساطة والدعم الفني والمالي، وهو ما جعل دوره أقرب إلى الدور الداعم أكثر من كونه فاعلاً مقرراً، وافتقر الاتحاد إلى أدوات ضغط حقيقة تضمن التزام الأطراف بمخرجات الحوار الوطني، ما قلل من قدرته على التأثير في اللحظات الحرجة أو احتواء الانهيار السياسي والأمني اللاحق (Williams and Shaikh 2020, 3–9).

وتفاقمت التحديات مع انهيار مخرجات الحوار الوطني نتيجة التدخلات الخارجية وتصاعد الصراع المسلح بعد عام 2014، إذ أدى استيلاء جماعة الحوثي على صنعاء وتدخل

التحالف العربي إلى تقويض العملية الانتقالية وتجميد المسار السياسي الذي دعمه الاتحاد الأوربي، ومع تحول الأزمة إلى نزاع إقليمي معقد، انحسر تأثير الاتحاد الأوربي لصالح أولويات إنسانية وإغاثية، في ظل محدودية أدواته لمواجهة الديناميكيات العسكرية المتسارعة، وبذلك تكشف التجربة اليمنية عن حدود الدور الأوربي في إدارة الأزمات العميقة، بالرغم من التزامه المستمر بدعم الاستقرار والمسار السياسي، بما يشير إلى الحاجة لتطوير أدوات أكثر فعالية للتعامل مع النزاعات المركبة في المستقبل (Cordesman et al. 2016).

ويمكن القول إن الاتحاد الأوربي، بالرغم من التحديات في اليمن، يظل فاعلًا مهمًا في دعم الحلول السياسية، بما يتيح له، عبر الاستفادة من تجاربه السابقة، تعزيز دوره المستقبلي عن طريق تطوير آليات تعاون أكثر فاعلية وتحسين أدوات الاستجابة للأزمات.

المناقشات:

في ضوء النتائج الواردة في البحث، يمكن استخلاص عدة ملاحظ تحليلية حول السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن في مرحلتين مختلفتين: مرحلة ما بعد ثورة 2011 ومرحلة ما بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 2015.

1- مرونة السّياسة الأوربيّة وتكيفها مع الواقع:

كشفت الدراسة أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن لم تكن ثابتة، بل أعيد توجيهها بحسب المستجدات والمصالح الوطنية، فبعد عام 2011 ركزت على دعم الانتقال السياسي السلمي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق بناء مؤسسات الدولة والحوار الوطني، فيما تجلى ذلك في دعم المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني. أما بعد عام 2015، مع اتساع النزاع واندلاع الحرب، تحولت الأولويات نحو إدارة الأزمات الإنسانية والأمنية، عبر تقديم المساعدات الطارئة وحماية المدنيين وتأمين الممرات الحيوية، مع تراجع القدرة على دعم المؤسسات الحكومية، مما يعكس قدرة الاتحاد على التكيف مع واقع النزاع مع الحفاظ على مبادئ الاستقرار وحقوق الإنسان وتعديل أدواته بما يتوافق مع الإمكانات الفعلية.

2- التّحولات الأداتيّة: من الوساطة السّياسيّة إلى الاستجابة الإنسانيّة

أظهرت الدراسة أن التحول في السياسة الأوربية بعد عام 2015 كان تحولاً أداتياً مرتبطاً بالمصلحة الأوربية؛ ففي عام 2011 اعتمد الاتحاد على أدوات سياسية ودبلوماسية ومؤسسية شملت دعم الحوار الوطني والتمويل المؤسسي وتعزيز الشفافية وبرامج تدريب الشباب والسياسيين مع إشراك المجتمع المدني، أما بعد عام 2015 فبرز التركيز على الأدوات الإنسانية والأمنية مثل توزيع الغذاء والدواء والمأوى ودعم التعليم والرعاية الصحية والمساعدات النفسية والاجتماعية، مع اعتماد أكبر على المنظمات الدولية والأمم المتحدة، مما يعكس تكيف السياسات مع الواقع الميداني وتقليل الاعتماد على أدوات لم تعد فعالة في ظل انهيار الدولة.

3- الفجوة بين الخطاب الأوربيّ والممارسة العمليّة:

بينت الدراسة أنّ الخطاب الأوربي استمر في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الفجوة بين الخطاب والممارسة توسعت بعد عام 2015، ففي عام 2011 كان الخطاب والممارسة أكثر انسجامًا بالرغم من محدودية القدرة على تنفيذ المبادرة الخليجية والحوار الوطني، أما بعد عام 2015 فركز العمل الفعلي على الحدّ من الانهيار الإنسانيّ، مما يعكس براغماتية أوربية ناجمة عن تعقيدات الحرب وتعدد الأطراف المتدخلة.

4- التّحديات الدّاخليّة وتباين مواقف الدّول الأعضاء:

أثبتت الدراسة أنّ التباين بين مواقف الدول الأعضاء أثر بشكل مباشر في فعالية السياسة الأوربية، ففي مرحلة عام 2011، تباينت المواقف بين دول كبرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة، التي ركزت على حماية مصالحها الجيوسياسية، ودول مثل: ألمانيا والدول الإسكندنافية التي اتخذت نهجًا أكثر حذرًا، هذا التباين أضعف القدرة على فرض موقف موحد، بعد عام 2015، وازدادت التحديات بفعل التدخلات الإقليمية والدولية، ما قلص استقلالية الفعل الأوربي، وجعل نجاح أي مسار تفاوضي مرهونًا بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

5- تأثير المبادرة الخليجيّة ومؤتمر الحوار الوطنيّ:

تمثل المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني أدوات مركزية في استراتيجيات الاتحاد الأوربي تجاه اليمن، بعد عام 2011، وصف الاتحاد المبادرة الخليجية خريطة طريق للانتقال السلمي للسلطة، مع تقديم دعم سياسي ودبلوماسي ومالي لتسهيل تنفيذها، ومع ذلك، أثبتت الأحداث بعد عام 2015 أن غياب أدوات ضغط فعالة على الأطراف اليمنية وحالة الاستقطاب الداخلي وتنافس النفوذ الإقليمي قللت من قدرة الاتحاد على التأثير بشكل مستقل، وأضعفت جدوى الرهان على هذه المبادرات كمحرك رئيس للاستقرار.

6- تحوّلات المساعدات الأوربيّة:

أظهرت الدراسة أنّ المساعدات الأوربية تحولت من دعم التنمية وبناء القدرات الحكومية بعد عام 2011 إلى المساعدات الإنسانية العاجلة بعد عام 2015، نتيجة انهيار مؤسسات الدولة واتساع الاحتياجات الإنسانية، ترافق ذلك مع زيادة الاعتماد على المنظمات الأممية وغير الحكومية، وتراجع التعامل المباشر مع المؤسسات الحكومية، وهو ما يعكس مرونة الاتحاد الأوربي في إعادة توجيه الموارد بحسب الأولويات الواقعية للأزمة.

7- الدّور الأوربيّ متعدد الأطراف:

أثبتت الدراسة أنّ الاتحاد الأوربي اعتمد بصورة رئيسة على الدبلوماسية متعددة الأطراف عبر الأمم المتحدة، ما جعله فاعلاً داعماً للجهود الأممية وليس قادراً على فرض مسارات تفاوضية مستقلة، ويعود ذلك إلى غياب الإرادة السياسية الموحدة داخل الاتحاد ومحدودية النفوذ الأوربي مقارنة بالقوى الإقليمية المتدخلة، سواء من إيران أم السعودية، ما حدّ من قدرة الاتحاد على قيادة العملية السياسية بشكل مستقل، وتركه دوراً داعماً أكثر منه قيادياً.

8- التّحليل المقارن بين المرحلتين:

يمكن القول إنّ المقارنة بين المرحلتين تظهر تحول السياسة الأوربية من استراتيجية سياسية شاملة إلى استراتيجية براغماتية إنسانية – أمنية، مرحلة 2011 ركزت على الانتقال السياسي والديمقراطي وبناء المؤسسات، في حين مرحلة 2015 ركزت على الحدّ من الانهيار الإنساني والأمن الإقليمي، يعكس هذا التحول مزيجًا من المرونة والأدوات المحدودة والاعتماد

على التنسيق الدولي والإقليمي لضمان تحقيق أثر فعلي، مع استمرار الالتزام بالمبادئ الأوربية الأساسية.

الخاتمة:

تؤكد هذه الدراسة، التي اعتمدت على المنهج التحليلي ومدخل المصلحة الوطنية، على أنّ فهم السياسات الخارجية تجاه اليمن بعد عام 2011 يتطلب الانطلاق من تحليل دوافع الاتحاد الأوربي ومصالحه الحيوية، إضافة إلى دراسة البيئة الداخلية والخارجية التي تحدد خياراته الاستراتيجية، وقد أظهر التحليل أن السياسة الأوربية لم تكن استجابة تلقائية للأحداث، بل عملية مركبة تقوم على تقديرات واقعية للمخاطر والفرص، وتوازنات القوة، وحدود النفوذ المتاحة للاتحاد الأوربي في بيئة صراع معقدة ومتعددة الأطراف.

أظهرت الدراسة أنّ السّياسة الأوربية بعد ثورة 2011 تحولت من دعم الانتقال الديمقراطي إلى إدارة الأزمات والبعد الإنساني نتيجة تصاعد الحرب وتدخلات الفاعلين الإقليميين والدوليين، إذ تراجعت الوساطة والدعم المؤسسي، وبرزت المقاربات الإنسانية والأمنية بما يتوافق مع قدرات الاتحاد وأولوياته الاستراتيجية، كما حدّ غياب سياسة موحدة بين الدول الأعضاء واعتماد التنسيق عبر الأمم المتحدة من قدرته على التأثير المباشر، مما جعل دوره داعمًا أكثر من كونه قياديًا في عملية الانتقال.

وفي ضوء هذه النتائج، تبرز أهمية النظر إلى السياسة الأوربية تجاه اليمن بعد عام 2011 بوصفها مقاربة براغماتية تحاول التوفيق بين الالتزامات الدولية، الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحد من الانهيار الإنساني، ضمن حدود الموارد والقدرات المتاحة، ويظهر من التحليل أيضاً أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومبادرة الخليج شكلت محاور مركزية في هذه السياسة، إلا أن محدودية أدوات الضغط الأوربي وقوة النفوذ الإقليمي والدولي قيدت فعاليتها وأثرت في تحقيق الأهداف المنشودة.

تقتصر الدراسة على تحليل السياسة الأوربية تجاه اليمن بين عامي 2011 و2024، مع التركيز على دور الاتحاد الأوربي وأدواته السياسية والدبلوماسية والإنسانية، وقد لا تعكس النتائج سياسات الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين أو التحولات بعد هذه المدة. ومن منظور بحث مستقبلي، يمكن توسيع الدراسة لتحليل الأدوار المقارنة للفاعلين الدوليين

والإقليميين مثل الولايات المتحدة وإيران والسعودية، وتأثير ذلك في السياسة الأوربية والأممية، إضافة إلى دراسة أثر الدعم الإنساني والدبلوماسي على استقرار الدولة وكفاية التنسيق متعدد الأطراف بعد عام 2015.

الهوامش التوضيحية:

*تشير ثورة 2011 في اليمن إلى الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت ضمن موجة الربيع العربي، مطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح وإحداث تغيير سياسي، يستعمل لهذا الحدث أيضاً مصطلحات مثل "الانتفاضة الشعبية" و"الحراك الشعبي"، في حين يشار إلى تداعياته اللاحقة بـ "الأزمة اليمنية".

* المبادرة الخليجية هي مبادرة سياسية أطلقها مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2011، بمشاركة رئيسة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدعم من بقية دول المجلس، ونصت على نقل السلطة في اليمن من الرئيس علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وبدء مرحلة انتقالية تمهيدًا لحوار وطني شامل. وقد تم توقيع المبادرة في مدينة الرياض في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

* تم احتساب النسب الواردة في الشكل على أساس التحليل التراكمي للبيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوربي في المدة (2011–2024)، وذلك عبر تصنيف تكرار حضور كل محدد في الوثائق والبيانات الرسمية، وتحويلها إلى نسب مئوية نسبية تعكس الوزن التحليلي لكل محدد، وليس قياسًا كميًا مباشرًا.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

إبراهيم، حسنين توفيق. 2015. "الربيع العربي: ثلاثية الأمن وبناء الدولة والديمقراطية." *مجلة الديمقراطية* 15, عدد.60 (اكتوبر): 61–68.
https://search.mandumah.com/Record/740869

أحمد، أحمد يوسف, و نيفين مسعد. 2012. *حال الأمة العربية 2011–2012: معضلات التغيير وآفاقه*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد، أحمد يوسف. 2021. "الأزمة اليمنية: الأبعاد والتداعيات والقوى الدولية الفاعلة." مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 26 أكتوبر .
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6235

الطويل، ناصر محمد. 2023. "ثورة 11 فبراير 2011 وفرص الانتقال نحو الديمقراطية في اليمن." في *يمن الثورة والديمقراطية والحرب: التحولات السياسية وآمال بناء الدولة*، تحرير بكيل الزنداني وعبده موسى البرماوي، 53–58. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القيلي، معين يحيى. 2019. " دور العوامل الخارجية في الأزمة اليمنية (2011–2017)." اطروحة دكتوراه غير منشورة.، معهد البحوث والدراسات العربية.

حسين, جمال محسن محمد. 2024. "تسوية الصراع في اليمن... التحديات والآفاق." *الملف المصري*، العدد 114 (فبراير/مارس): 36–42.

https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/114/files/downloads/Mallf-114-Final-2023.pdf

List of References:

Ahmed, Ahmed Youssef, and Nivein Msa'ad. 2012. *The State of the Arab Nation 2011-2012: Dilemmas of Change and Its Prospects*. Beirut: Center for Arab Unity Studies. (In Arabic)

Ahmed, Ahmed Youssef. 2021. "The Yemeni Crisis: Dimensions, Implications, and Active International Powers." Information and Decision Support Center (IDSC). October 26. https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6235 (In Arabic)

Alkubati, Maryam. 2023. "Women's Voices in Yemen's Peace Process: Priorities, Recommendations, and Mechanisms for Effective Inclusion." Sana'a Center for Strategic Studies. January 25, 2023. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/19400

Al-Qeili, Muin Yahya. 2019. "The Role of External Factors in the Yemeni Crisis (2011–2017)." Unpublished PhD diss., Institute of Arab Researches and Studies. (In Arabic)

Al-Saif, Badr and Dalia Ghanem. 2023. "EU-GCC Relations: How to Forge a Stronger Partnership?." European Union Institute for Security Studies. December 18, 2023.https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief_25_GCC.pdf

Al-Tawil, Nasser Mohammed. 2023. "The 11th February 2011 Revolution and Opportunities of Democratic Transition in Yemen." In *Yemen: Revolution, Democracy, and War—Political Transformations and State-Building Hopes*, edited by Bakil Al-Zandani and Abdu Musa Al-Barmawi, 53–58. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies. (In Arabic)

Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain. 2021. "European Involvement in the Humanitarian Crisis in Yemen." January 4, 2021. https://www.adhrb.org/2021/01/european-involvement-in-the-humanitarian-crisis-in-yemen

Amin, Abu. 2015. "Crisis in Yemen and Countering Violence." *Counter Terrorist Trends and Analyses* 7, no.7 (August): 18–22. http://www.jstor.org/stable/26351372

Baron, Adam. 2016. "Yemen's Forgotten War: How Europe Can Lay the Foundations for Peace." European Council on Foreign Relations. December 20, 2016. Yemen's Forgotten War: How Europe Can Lay the Foundations for Peace – European Council on Foreign Relations

Bonnefoy, Laurent. 2020. "The European Union's Role in the Yemen Crisis." In *Global, Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis*, edited by Stephen W. Day and Noel Brehony, 69–80. Cham: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-35578-4_5

Bromley, Mark and Giovanna Maletta. 2018. "The Conflict in Yemen and EU's Arms Export Controls: Highlighting the Flaws in the Current Regime." Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). March 16, 2018. https://www.sipri.org/commentary/essay/2018/conflict-yemen-and-eus-arms-export-controls-highlighting-flaws-current-regime

Clausen, Maria-Louise. 2015. "Understanding the Crisis in Yemen: Evaluating Competing Narratives." *The International Spectator* 50, no.3 (September): 16–29. https://doi.org/10.1080/03932729.2015.1053707

Clausen, Maria-Louise. 2018. "Competing for Control over the State: The Case of Yemen." *Small Wars & Insurgencies* 29, no. 3 (May): 560–578. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09592318.2018.1455792.

Coface. 2025. "Bab el-Mandeb Strait: Tension at a Global Trade Route." May 14, 2025. https://www.coface.ch/news-publications-insights/bab-el-mandeb-strait-tension-at-a-global-trade-route

Cordesman, Anthony H., Max Markusen, and Eric P. Jones. 2016. "YEMEN." In *Stability and Instability in the Gulf Region in 2016: A Strategic Net Assessment,* edited by Cordesman, Anthony H., Max Markusen, and Eric P. Jones, 272-288. Center for Strategic and International Studies (CSIS). http://www.jstor.org/stable/resrep23340.13

Council of the European Union. 2022. "Yemen: Council Approves Conclusions." December 12, 2022. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/12/12/yemen-council-approves-conclusions/

Directorate-General for International Partnerships. 2015."Strategic Evaluation of the EU Cooperation with Yemen (2002–2012)." European Commission. March 1, 2015. https://international-partnerships.ec.europa.eu/publications-library/strategic-evaluation-eu-cooperation-yemen-2002-2012_en#details

European Commission, Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) and ADE SA. 2022. "Evaluation of the European Union's humanitarian interventions in Yemen and in humanitarian access, 2015-2020." Main Report, Publications Office of the European Union. https://data.europa.eu/doi/10.2795/35406

European Commission. 2011. "The EU's Response to the 'Arab Spring." MEMO/11/918. December 16, 2011. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/api/files/document/print/en/memo_11_918/MEMO_11_918_EN.pdf

European Parliament. 2021. "European Parliament Resolution of 11 February 2021 on the Humanitarian and Political Situation in Yemen." February 11, 2021. https://2h.ae/CwCS

European Union. 2011. "Statement by EU High Representative Catherine Ashton on Yemen." A 106/11. March 12, 2011. https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/119860.pdf

Feierstein, Gerald. 2017. "Is There a Path Out of the Yemen Conflict? Why it Matters." *PRISM* 7, no.1 (March): 16-31. https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/prism/prism_7-1/prism_7-1.pdf

Hussein, Jamal Mohsen Mohammed. 2024. "Conflict Resolution in Yemen… Challenges and Prospects." *Al-Malaf Al-Masri*, no. 114: (February/ March) 36–42. https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/114/files/downloads/Mallf-114-Final-2023.pdf (in Arabic).

Hiltermann, Joost. 2019. "Why the EU Should Care About Yemen." Institute for International Political Studies (ISPI). March 19, 2019. https://www.ispionline.it/en/publication/why-eu-should-care-about-yemen-22611

Ibrahim, Hassanein Tawfiq. 2015. "The Arab Spring: The Trilogy of Security, State-Building, and Democracy." *Journal of Democracy* 15, no.60 (October): 61–68. https://search.mandumah.com/Record/740869 (In Arabic)

International Institute for Strategic Studies IISS. 2018. "Strategic Rivalries around the Bab el-Mandeb Strait." May 31, 2018. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2018/bab-elmandeb-strait

Jongberg, Kirsten. 2016. "IN-DEPTH ANALYSIS The Conflict in Yemen: Latest Developments." European Parliament. October, 2016. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2016/570473/EXPO_IDA(2016)570473_EN.pdf

Karasik, Theodore and Giorgio Cafiero. 2017. "Yemen's Humanitarian Disaster: Halting the Famine Threat." Middle East Institute. October 1, 2017. https://www.jstor.org/stable/resrep17611

Katz, Mark N. 2011. "Yemen after Saleh." European Union Institute for Security Studies. March 25, 2011. https://www.iss.europa.eu/publications/yemen-after-saleh

Kestemont, Esther. 2018. "What Role(s) for the European Union in National Dialogues? Lessons Learned from Yemen." Department of EU International Relations and Diplomacy Studies. https://2h.ae/fRyQ

Lackner, Helen. 2020. "The Role of the United Nations in the Yemen Crisis." In *Global, Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis*, edited by Stephen W. Day and Noel Brehony, 15–32. Cham: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-35578-4_2

Palik, Julia. 2018. "The European Union's civil war mediation practices in Yemen: The case of competitive mediator market." Grotius 13, no.9 (December): 1–10. https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=en&user=28PiVUIAAAAJ&citation_for_view=28PiVUIAAAAJ:3fE2CSJIrl8C

Porter, Ross. 2017. "Freedom, Power and the Crisis of Politics in Revolutionary Yemen." *Middle East Critique* 26, no.3 (June): 1-17. https://www.researchgate.net/publication/317295808_Freedom_Power_and_the_Crisis_of_Politics_in_Revolutionary_Yemen

Rodriguez-Diaz, Emilio, Juan Ignacio Alcaide, and Ruth Garcia-Llave. 2024. "Challenges and Security Risks in the Red Sea: Impact of Houthi Attacks on Maritime Traffic." *Journal of Marine Science and Engineering* 12, no.11 (October): 2-18. https://doi.org/10.3390/jmse12111900

Sarkhanov, Teymur and Imangulu Muradzada. 2023. "The Place of Gulf Basin Energy Resources in EU Energy Security." *International Journal of Energy Economics and Policy 13*, no.4 (July): 68-75. https://ideas.repec.org/a/eco/journ2/2023-04-9.html

United Nations Development Programmer UNDP. 2024. "Fostering Peace, Building Resilience in Yemen: UNDP and the European Union." May 8, 2024. https://www.undp.org/yemen/news/fostering-peace-building-resilience-yemen-undp-and-european-union

Williams, Ian, and Shaan Shaikh. 2020. "The Missile War in Yemen: A Brief History." Center for Strategic and International Studies. June 9, 2020. https://www.jstor.org/sGGMMMMMM,NKHUTGKBMJNB,HJBGMJtable/pdf/resrep24837.10.pdf?addFooter=false

Zafar, Shaista Shaheen. 2011. "European Union - Yemen Relations." *Journal of European* Studies (September): 47-64. https://www.academia.edu/75774013/European_Union_Yemen_Relations